أكد حرصها على أن تؤدي رسالتها الإعلامية في المجتمع بشكل صحيح وسليم

الحمود : أعضاء لجنة المنتج المنفذ من الكفاءات ولن أتأخر عن اتخاذ الإجراءات القانونية حيال أي شبهة فساد

■ الخرينج : وزيرا البلدية والنفط أعلنا عن توفير الأراضي للرعاية السكنية وهو أمر جيد ويشكران عليه

العمير يلقي كلمته

.. والحويلة

■ النصف : هناك تعديلات قدمت على القانون بخصوص ألا تقل مساحة القسيمة عن 400 متر مربع

الاسكانية اخذت من الجدل السياسي والتشريعات الشيء الكثير ومع الاسف وصلنا في القرارات السابقة وصلنا لمرحلة من الاحباط بعدم امكانية حل هذه القضية لكن الآن وصلنا ولله الحمد لجزء من الحل وقد اطلقنا يد الحكومة للمعالجة بعد تحريرها من القيود البيروقراطية واليوم بعد اقرار هذا القانون لن يكون لدى وزير الاسكان مبرر لحل القضية خاصة بعد تعهده بالتوزيعات السنوية، الاجازات اليوم تنهك المواطن وتأخذ من 60 إلى 70 في المئة من ايرادات الامة الكويتية وهناك تكلفة مالية عن الدولة تقدر بما يزيد عن 200 مليون دينار سنويا كبدل ايجار لذلك تقدمنا بحلول استراتيجية للمعالجة الشاملة منها ما هو فوري ومنها ما هو طويل المدى وعلى سبيل المثال هناك اقتراح بإنشاء مجمعات سكنية في مناطق تعطي للمواطنين كبديل لبدل الايجار لحين تسلم طلبه الاسكاني.

النائب عبدالله التميمي: نحن نتحدث عن قضية جاءت بالمرتبة الاولى في اهتمام المواطن وهي القضية المحورية بالمرحلة الحالية والشارع الكويتي يترقب الحل بامانة وليس مجاملة بالبداية كنا متوجسين عند استلام الاخ ياسر ابل الوزارة لكنه بمرور الوقت اتضح انه يقوم بدور وجهد كبير لمعالجة وحلحلة هذا الملف، وهذه القضية لها بعد اجتماعي ومالي ونفسي واخلاقي وحلها سيحل الكثير من المشاكل منها مشاكل اسرية وصلت الى حد الطلاق ونحن حقيقة ما يصلنا من اخبار عن عمل اللجنة الاسكانية البرلمانية مشكورين مبشرة بخير ونحن نشد عن يدهم ونشدد على ثوابت متعلقة بالقضية الاسكانية منها الحفاظ على مساحة 400 متر للوحدة كحد ادنى ولا اختلف مع دخول البناء العمودي جزء من المعالجة لكنه يترك اختياري للمواطن وانا اتمنى ان تستفيد اللجنة الاسكانية من خبرات الاخ عادل الجارالله الذي له باع طويلة فيه.

النائب عادل الخرافي: كثير من القضايا العالقة

■ العنزي : أبارك للمواطنين على هذا الإنجاز الكبير والحمد لله المجلس الحالي أثبت انه مجلس إنجاز

بالقضية الاسكانية يمكن حلها بالترغيب من خلال اعطاء مزايا للراغبين بالحصول على البناء العمودي مثلا وبالتالي الحلول بالترغيب.

النائب سعدون حماد: استغرب لما تتاح في وزارات الدولة كل المناقصات فيما عدا وزارة الاسكان فعلى سبيل المثال هناك القطاع النفطي تطرح فيه مناقصات ضخمة كالوقود البيئي المقدرة 4 مليارات متى شكل من اجلها لجنة تحقيق وكذلك المصفاة الرابعة واستغرب لماذا الاسكان لا يوجد بها مناقصات، وبالنسبة للقطاع النفطي اقول لوزير النفط مسالة قيادي النفط من الحرس القديم ان لم تقدر عليهم ابلغني يا وزير النفط لانك انت محاسب امامنا فهناك قيادي حصلوا على احكام قضائية وهناك قيادات نفطية لا تريد تنفيذ الاحكام القضائية وذهبوا للتميز عن الحكم لذلك نقول لوزير النفط حد لك حل مع الحرس القديم في القطاع النفطي . وبالعودة للقضية الرئيسية الاسكانية نحن نسأل وزير الاسكان ما هو مصير قسائم خيطان فالمنطقة ثمنت بالكامل ولم يتم اتخاذ اجراء حتى الآن بحقها، وبالنسبة للقرض الاسكاني ارى انه لابد وان يعود 100 الف دينار نقدا.

وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير: نقدر حديث الاخ حماد لكن مسالة الذهاب لمسالة التميز في القضاء لا يعني عداء شخصي لكننا نريد غلق هذا الملف بشكل نهائي وراجو شطب ما ورد على لسان الاخ سعدون حماد عن ان من يدير المؤسسة هم من الحرس القديم فهم ابناء الكويت ويقومون بواجبهم وعملهم ومجتهدين بتنمية هذا القطاع ومن يخطئ يكون هناك محاسبة من خلال سؤال برلماني او لجنة تحقيق لكن تسميتهم بالحرس القديم فيه قدح لا نقبله.

النائب سعدون حماد: اقصد بالحرس القديم الذين يكوشون على كل شيء بالقطاع النفطي، وبالعودة للقضية الاسكانية نحن نرجو ان قانون من باع بيته وعودة للقيود الاسكانية لا ترده الحكومة بعد ان اقره المجلس.

النائب عدنان عبد الصمد: بعد الاجراءات التي تمت منذ بداية هذا المجلس والى الآن لم يعد لدينا مبرر لعدم حل القضية الاسكانية فالكل متفق على حلها وتم تحرير الاراضي المطلوبة لحل القضية الاسكانية ولا يوجد لدينا مبرر لعدم الحل والمفترض بالدورة المقبلة نكون انتهينا من حل القضية الاسكانية والمفترض اليوم تشكيل لجنة مشتركة من كل الاطراف المرتبطة بالقضية الاسكانية التي تعد اولوية للمجتمع الكويتي ولا نريد «قصة كتابنا وكتابكم» لذلك لابد تشكيل لجنة مشتركة بين الاسكان والبلدية والدفاع والمالية والنفط وجميع الجهات لاتخاذ القرارات بشكل مباشر، واليوم ليس لدينا مشاكل تمويلية للقضية الاسكانية ولم يعد التمويل مشكلة ولم يكن كذلك واليوم لا مبرر على الاطلاق عدم حل هذه القضية وهناك بعض القوانين التي يمكن ان تساهم في حل القضية الاسكانية كالضريبة على الاراضي الفضاء لمن يمتلك اكثر من 5000 متر فضاء وللاسف هذا القانون لم يفعل بالفترة السابقة ونحن بلجنة الميزانيات ندرس مراجعة عدم تنفيذ هذا القانون، اليوم يمكننا توزيع الاراضي دون خدمات فلماذا لا يتم ذلك وهي رغبة حضرة صاحب السمو امير البلاد اعطاء اراض بدون خدمات في البداية ثم بعد ذلك ان نوفر لها الخدمات واليوم استغرب من الحديث عن استيرادنا للكهرباء من الخارج لجنة انشاء محطات الكهرباء ولماذا لا نستعين بسقن تمدنا بالكهرباء لحين بناء المحطات وانا اؤكد ان حل القضية الاسكانية بحاجة لارادة سياسية.

النائب د. محمد الحويلة: اشيد بالخطوات التي اتخذها وزير البلدية لتخصيص الاراضي اللازمة لبناء المدن الاسكانية وبما يعالج 50 في المئة من الطلبات الموجودة، الخطوة التي اتخذها ايضا وزير البلدية تستحق الاشادة بتحرير بعض الاراضي والمفترض بالجهات الحكومية الاخرى الحذو حذوه كوزارة النفط يجب ان تحرر الاراضي التي بحوزتها كارض منطقة غرب هدية التي يمكنها انت تستوعب 4 آلاف وحدة سكنية وبما يعالج مشكلة 20 الف مواطن اذا ما اخذ باعتبارنا ان كل طلب يغطي احتياج اسرة مكونة من 5 افراد.

مبارك الخرينج: وزير البلدية والنفط أعلنا عن توفير الأراضي للرعاية السكنية وهو أمر جيد ويشكران عليه.

فيصل الشايع: بيع الاراضي والعقارات المخصصة في المزاد العلني وبناء على قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لا يجوز لاي جهة حكومية ان تتصرف ببيع عقاراتها لان القانون يمنع ذلك.

المقرر راكان النصف: هناك تعديلات قدمت على القانون قدمت على النوب بخصوص ان لا تقل مساحة القسيمة عن 400 متر مربع.

عادل الخرافي: الصيغة الجديدة فيها نوع من التضييق فلماذا نضع انفسنا في هذا الضيق، تطبيق اللوائح افضل من بعض الاماكن.

خليل عبدالله: من هو يحدد اسعار الاراضي وما هو السقف؟

احمد بن مطيع: انا عضو في اللجنة الاسكانية واعترضت على بعض المواد ولكن لم يسجل ذلك في التقرير.

المقرر راكان النصف: تعديل على المادة 3 فقرة 8 بخصوص المساحة.

الرئيس الغانم: نصوت الآن على التعديل.

3 من 34 رفض التعديل.

المقرر راكان النصف: تعديل الحد الادنى للمساحة السكنية بحيث لا تقل عن 400 متر مربع.

فيصل الدويسان: اشتراط لتمديد المساحة لان القانون خلا من تحديد النسبة.

المقرر النصف: مشار الى ذلك في المادة السابعة وفي الديباجة.

سعدون حماد: القانون الاصلي للرعاية السكنية والقانون الجديد يشمل اراضي وشققا ويجب ان تحدد المساحة.

الرئيس الغانم: عندما يقدم تعديلات مقدمه يشرح التعديل ورد اللجنة عليه.

فيصل الدويسان: النص الاصلي بمساحات مختلفة وهو مبعث للشك والا يزيد عن القرض المقدم هذا ما قدمته.

فيصل الكندري: نحن مع التوجه بخصوص 400 متر، ومن ليس لديه دور المؤسسة تكلف شركات خاصة لبناء وحدات وبامكانه ان يحصل على وحدة سكنية وان لا تقل مساحتها عن 400 متر.

الرئيس الغانم: لاخيا اذا كان على المادة اكثر من تعديل تقرأ المادة كاملا ويصوت عليها.

جمال العمر: لماذا لا نمرر القانون مداولة اولى ثم تذهب التعديلات الى اللجنة واعداد التقرير بشكل سليم.

عبدالحميد دشتي: لا توجد تعديلات كثيرة لماذا لا ننتهي من القانون.

عادل الخرافي: المادة تقول عشرة مليون والمكاتب الاستشارية لا تخضع للمناقصات وارخص مناقصة في الاسكان 21 مليون والـ 15 ملايين لا تخدم.

سعدون حماد: اقترح نصوت مداولة اولى لان هناك خلافا على التعديلات.

المقرر النصف: التعاقد المباشر وهو عشرة ملايين وليس المناقصات.

عادل الخرافي: عدم التمديد افضل، لان التعاقد المباشر لن يصل الى عشرة ملايين.

جمال العمر: العقد الاستشاري في المطلاع كان عليه خلاف وغير معقول ان نترك الامر دون معرفة القيمة.

وزير الاسكان ياسر ابل: موضوع العشرة مليون علشات تسريع الاجراءات في التعاقدات، نحن نريد التعاقد بشكل اسرع لكسب الوقت، ان كان هناك تعديلات تقدم في المداولة الثانية.

الوزير علي العمير: التعديل الذي تقدم به عادل الخرافي يرجأ الى المداولة الثانية.

عادل الخرافي: ليس لدينا مشكلة ولكن اذا كانت المداولة الثانية اليوم.

الرئيس: عدم موافقة على التعديل الذي قدم من النائب عادل الخرافي.

عدد الطلبات اكثر من 100 الف، خلونا منطقيين في الاراضي، اذ جهزت 50 الف بعد اربع سنوات راح تخلص الطلبات فلو قلنا كل 10 الاف وحدة فلندرج الاراضي لانه غير معقول ان الاراضي تمنح كلها خلال 4 سنوات.

سعودن حماد: التقرير خطأ وغير مرتب فليعاد الى اللجنة.

المقرر فيصل الكندري: التقرير مكتوب بشكل سليم وصحيح.

صالح عاشور: الترتيب واضح ، ولكن ما ذهب اليه المادة الثانية ان تخصيص 50 الف وحدة سكنية لا يعني انها جاهزة للبناء ولكنها تخفض اسعار العقارات لكن البلدية هل بإمكانها تجهيز هذا العدد «مجلس 92» الزموا البلدية اعطاء 50 الف وحدة سكنية هل البلدية قادرة وتجهيز 10 آلاف وحدة سكنية.

سعد الخنفور: هل صحيح تم تحرير مناطق في منطقة الجهراء من قبل وزارة الدفاع وان كان البلدية تعطي 50 الف وحدة سكنية اذا خلت القضية ونصوت على القانون مداولتين.

الرئيس الغانم: الآن نصوت على المشروع نداء بالاسم كمداولة اولى

الحضور 36
موافقة 35
عدم موافقة 0
امتناع 1

النائب عادل الخرافي: انا اسف على القانون هذه الحكومة تكيل بمكيالين قبل مدة ترفض تعيين الخدمة المدنية في هيئة النقل واليوم توافق ضمهم للقانون هذا وهناك آلاف الموظفين المكاتب متكدسة دون عمل.

ثم انتقل المجلس للتصويت بالمداولة الثانية على تقرير اللجنة الاسكانية حول الاقتراحات بتعديل قانون 47 / 93 في شانه إسهام القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض للرعاية السكنية.. وافق المجلس بعد ان وافق 38 نائبا على التعديل وامتناع نائب من اصل الحضور 39 .. «تم تعديل القانون».

النائب عدنان عبدالصمد: اشكر الاخ الرئيس تأكيده على احالة القانون للجنة التشريعية لاعادة الصياغة كما اشكر المجلس على هذا الانجاز الذي سيسمح بمعالجة القضية الاسكانية وشكر المجلس يعني ايضا شكر الحكومة ومن ضمنها وزير الاسكان ياسر ابل على جهوده بمعالجة هذا الملف.

مقرر لجنة الشؤون الاسكانية فيصل الكندري: نشكر المجلس على هذا الانجاز الذي يصب في صالح انجاز اولوية المواطن التي عبر عنها استفتاء المجلس

عبدالحميد دشتي

■ سعد الخنفور : هل صحيح تم تحرير مناطق في منطقة الجهراء من قبل وزارة الدفاع ؟

■ الكندري : نشكر المجلس على هذا الإنجاز الذي يصب في صالح تحقيق اولوية المواطن

مناقشات

الجلسة قبل اكتمال النصاب